

Distr.: General
17 August 2022
Arabic
Original: Arabic/English



الدورة السابعة والسبعون
البند 33 من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الردود المتلقاة استجابة للمذكرة الشفوية للأمين العام المؤرخة 31 أيار/مايو 2022 بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 11/76 المعنون "الجولان السوري".



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/77/150

150922 140922 22-12794 (A)



أولا - مقدمة

- 1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 11/76. ففي ذلك القرار، الذي يتعلق بالجولان السوري، طالبت الجمعية العامة مرة أخرى بانسحاب إسرائيل من كل الجولان السوري المحتل إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- 2 - وقد وجهت في 31 أيار/مايو، في إطار الاضطلاع بمسؤوليتي عن تقديم تقرير بموجب القرار 11/76، مذكرات شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل والممثلين الدائمين لجميع الدول الأعضاء الأخرى والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، أطلب فيها منهم إبلاغي بأي خطوات اتخذتها حكوماتهم أو تعترمت اتخاذها بشأن تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار المذكور. وحتى 12 تموز/يوليه 2022، وردت ردود من البحرين وبنما والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية. وترد هذه الردود في الفرع ثانياً من هذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة

البحرين

[الأصل: بالعربية]

التأكيد على دعم ومساندة مطلب الجمهورية العربية السورية العادل، وحققها في استعادة كاملة للجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق من مدريد عام 1991، والتأكيد على أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 يشكل تهديداً مستمراً للسلام والأمن في المنطقة والعالم.

ودعمت مملكة البحرين جميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن الجولان السوري المحتل، وكان آخرها قرار منظمة الصحة العالمية 26/A75 بعنوان الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، الصادر عن جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعين.

بنما

[الأصل: بالإنكليزية]

تتخذ الدولة البنمية موقفاً محايداً إزاء حالة الصراع العربي - الإسرائيلي، المتصلة باحتلال إسرائيل أراضي مرتفعات الجولان في سوريا، منذ عام 1967؛ ولذلك، امتنعت عن تنفيذ تدابير في هذا الصدد. وترصد بنما بعناية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لحل أسباب الصراع.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]

لقد أكدت المملكة العربية السعودية على الدوام أن الجولان أرض عربية سورية وأن تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط يتطلب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967.

كما تؤكد المملكة العربية السعودية على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الجولان العربي السوري وعدم قانونيتها، وانتهاك حقوق الشعب السوري في الجولان، واستنفاد الثروات والموارد الطبيعية السورية في الجولان.

وعلاوة على ذلك، تؤكد المملكة العربية السعودية دائماً رفضها فرض "الأمر الواقع" على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل، وهو ما يشكل انتهاكاً لجميع المواثيق وقرارات الشرعية الدولية.

كما تدعو المملكة العربية السعودية إسرائيل إلى الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 497 (1981)، الذي دعا إسرائيل إلى إلغاء ضمها الفعلي لمرتفعات الجولان والالتزام بقرارات المجلس السابقة، بما في ذلك القراران 242 (1967) و 338 (1973)، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى التي ترفض استمرار احتلال إسرائيل للجولان العربي السوري.

وإضافة إلى ذلك، تدعو المملكة العربية السعودية باستمرار المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، إلى تحمل مسؤولياته لإلزام إسرائيل باحترام القرارات الدولية. وقامت المملكة العربية السعودية كذلك بعدد من المبادرات لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، على رأسها مبادرة السلام العربية، التي قدمتها المملكة العربية السعودية في عام 2002.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

دأب المجتمع الدولي، منذ قيام إسرائيل باحتلال الجولان السوري في عام 1967، على تكرار رفضه لهذا الاحتلال، وعلى مطالبة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران لعام 1967. وقد جددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها 11/76 المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 2021، المعنون: "الجولان السوري" مطالبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، من بين جملة أمور، بالانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران لعام 1967، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما أعادت الجمعية العامة، في قرارها المعنون: "الجولان السوري المحتل"، مطالبتها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالجولان السوري المحتل، ولا سيما قرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي نصّ، من ضمن جملة أمور، على بطلان قرار إسرائيل المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1981 بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل، واعتباره لاغياً وباطلاً ولا شرعية له على الإطلاق، كما طالبت الجمعية العامة إسرائيل بإلغاء قرارها هذا على الفور.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن الجولان العربي السوري المحتل كان وسيبقى عربياً سورياً، وهو جزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية، وعلى استعادته بكل الوسائل التي يكفلها القانون الدولي، وهو حقٌ أبديٌّ لن يخضع للمساومة أو التنازل ولا يمكن أن يسقط بالتقادم.

وعلى الرغم من مرور خمسة وخمسين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري، وبالرغم من مطالبات قرارات الشرعية الدولية المتكررة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بإنهاء احتلالها للجولان السوري وبوقف انتهاكاتها الصارخة لكل المواثيق والقوانين الدولية، فإن إسرائيل ما زالت ترفض تنفيذ القرارات الأممية، وتستمر في احتلالها للجولان السوري، مستفيدةً من مظلة الحماية من المساءلة التي توفرها لها بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

وتُدين حكومة الجمهورية العربية السورية السياسات الاستيطانية التي تنفذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الجولان السوري المحتل، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة، والتي أكدت على عدم مشروعية بناء المستوطنات وتنفيذ الأنشطة الإسرائيلية الأخرى في الجولان السوري المحتل، وتجدد مطالباتها لإسرائيل بالكف عن تغيير الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، وبشكل خاص الكف عن إقامة المستوطنات.

وتُدين حكومة الجمهورية العربية السورية أيضاً كافة الممارسات والتصرفات الإسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الموارد الطبيعية للجولان السوري المحتل، وقيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بنهب هذه الموارد بشكلٍ ممنهج في انتهاك صارخٍ لمبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية، ولقرار مجلس الأمن 497 (1981)، ولقرار الجمعية العامة 225/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، والمعنون: "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولل سكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، حيث تستمر إسرائيل باستنزاف الموارد الطبيعية في الجولان السوري المحتل وحرمان سكانه السوريين من الاستفادة من مواردهم الطبيعية.

وتُدين حكومة الجمهورية العربية السورية التصعيد الكبير بوتيرة انتهاكات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد السوريين العرب في الجولان السوري المحتل منذ الإعلان غير القانوني للإدارة الأمريكية الاعتراف بضم إسرائيل للجولان السوري المحتل في شهر آذار/مارس 2019، وهو إعلان ينتهك بشكل صريح قواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن 497 (1981) الذي اعتبر أن قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي، إضافة لانتهاكه لقرارات الجمعية العامة وقرارات كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بالجولان السوري المحتل. وفي هذا المجال ترفض بشكل مطلق تصريحات وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" والتي تأتي في سياق الدعم الأمريكي المتواصل لقوة الاحتلال الإسرائيلي. وإن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تُمثل جنوحاً خطيراً نحو تقويض القانون الدولي وإهانة الأمم المتحدة، وضرب عرض الحائط بكل المرجعيات والإرث القانوني والقرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي وحتمية إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة وانسحابها منها حتى خط الرابع من حزيران 1967.

وتستتكر حكومة الجمهورية العربية السورية قيام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالضغط على الطلاب السوريين الذين يتابعون دراستهم في أوروبا عند دخولهم لقضاء إجازاتهم في الجولان المحتل، وذلك من خلال إجبارهم على القبول بالجنسية الإسرائيلية أو التهديد في حال رفضهم بمنعهم من السفر لإتمام دراستهم في أوروبا.

ولقد اقترنت تلك الممارسات بضغط سلطات الاحتلال الإسرائيلي على أبناء القرى السورية المحتلة للقبول بوثائق ملكية يصدرها ما يُسمى "مكتب سجلات المساحة الإسرائيلي" بدلاً من وثائق الملكية المسجلة في وطنهم الأم سورية، وهددتهم بمصادرة هذه الأراضي، وذلك في سياق مخططات قوة الاحتلال لتهويد الأرض عبر فرض "الوثائق الإسرائيلية" البديلة. وطالبتهم، لا سيما في قرية عين قنية والمنطقة الصناعية التابعة لأراضي قرية مجدل شمس، بتسليم وثائق وشهادات الملكية لأراضيهم التي ورثوها عن الآباء والأجداد، وذلك في إجراء سيطال باقي قرى الجولان السوري المحتل تبعاً. كما هددت سلطات الاحتلال بمصادرة الأراضي من أصحابها الحقيقيين ومنحها للمستوطنين الإسرائيليين في حال عدم قبولهم بوثائق الملكية الإسرائيلية. وقد سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قبل ذلك في سياق خطواتها التصعيدية خلال السنوات الماضية إلى محاولة فرض قرارها غير القانوني بإجراء انتخابات للمجالس المحلية في الجولان السوري المحتل بتاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018، وهي محاولة أفشلها رفض أبناء الجولان القاطع لتلك الانتخابات ومقاطعتهم لها ترشيحاً وانتخاباً باعتبارها محاولة أخرى لشرعنة الاحتلال وتطبيق قوانينه على الجولان السوري المحتل.

وتطالب حكومة الجمهورية العربية السورية الأمين العام، ومجلس الأمن، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف ممارساتها التمييزية والعنصرية تجاه السكان السوريين أهالي الجولان السوري المحتل وأوضاعهم الصحية وحالة نقص الخدمات الطبية، لا سيما في سياق انتشار جائحة كوفيد-19، ولوقف الممارسات الإسرائيلية التمييزية بحق البيئة والموارد الطبيعية، لا سيما المائية، حيث قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مدار السنوات بدفن حوالي 1 500 برميل من النفايات النووية في حوالي 20 موقعاً في أراضي الجولان السوري المحتل، منها مناطق نشبة المقبلة، وقصر سيبب، وبركة مرج المن، في انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، حيث تُشكل هذه الانتهاكات خطراً داهماً مستمراً على الجولان السوري المحتل وتعرض حياة مواطنيه السوريين لأخطار عديدة منها خطر الإصابة بالأمراض السرطانية التي ارتفعت نسبتها إلى 30 في المائة من عدد الوفيات.

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على ضرورة قيام الجهات الدولية المذكورة آنفاً بالضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للكف عن ممارساتها المتمثلة في اتخاذ قرارات جائرة تمنع من خلالها المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل من زيارة وطنهم سورية عبر معبر القنيطرة. وإن هذه الإجراءات الإسرائيليةية التعسفية، بما تمثله من مخالفة لاتفاقيات جنيف ولكل الأعراف والمواثيق الدولية، لا ينجم عنها سوى المزيد من المعاناة المادية والنفسية والجسدية للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، بما يتجاوز كل الحدود القانونية والأخلاقية. وتطالب سورية بإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلية بفتح معبر القنيطرة لتمكين المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل من زيارة وطنهم وأقاربهم.

وتُدين الجمهورية العربية السورية الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمستمرة على الأراضي السورية، بما فيها تلك التي تتم من فوق أجواء الجولان السوري المحتل والتي تُسفر عن وقوع ضحايا في الأرواح،

وأضرار في المباني العامة والخاصة، وآخرها الاعتداءات التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على ميناء اللاذقية البحري بتاريخ 28 كانون الأول/ديسمبر 2021 مستهدفةً ساحة الحاويات في الميناء، مما أدى إلى حدوث أضرار مادية بالغة، بما فيها مواد وتجهيزات تعود ملكيتها لمنظمة الأمم المتحدة في سورية، وأيضاً على مطار دمشق الدولي في 10 حزيران/يونيه 2022، والتي ألحقت به أضراراً كبيرة أدت إلى تعليق الرحلات الجوية وخروج المطار عن الخدمة مؤقتاً. وإن هذه الاعتداءات الإسرائيلية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والحماية المقررة قانوناً للمنشآت المدنية.

وتطالب الجمهورية العربية السورية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته في ردع إسرائيل ووقف عدوانها الذي يقوض بشكل كبير الأمن والاستقرار في المنطقة. وتؤكد على أن استقرار منطقة الشرق الأوسط ومصداقية الأمم المتحدة يستوجبان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان العربي السوري، والانسحاب منها إلى خط الرابع من حزيران لعام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981) و 2334 (2016).

وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية بشكل خاص على ضرورة الامتناع عن تقديم أي مساعدات لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، لا سيما في المجال الاقتصادي والأنشطة والأعمال التجارية والسياحية، خاصة في مجال دعم استمرار المستوطنات الإسرائيلية و/أو إقامة مستوطنات جديدة فيه، التي من شأنها أن تؤدي إلى تكريس احتلالها للجولان السوري المحتل والاستمرار في انتهاك حقوق الإنسان للسكان العرب السوريين فيه.

وتجدد حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية برصد الانتهاكات الإسرائيلية الفاضحة للقوانين والشرائع الدولية، وحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الرابعة، والتعبير عن رفضها القاطع لها، وبإلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بوقف سياساتها الاستيطانية غير القانونية وإجراءاتها القمعية بحق السوريين سكان الجولان السوري المحتل وإنهاء احتلالها للجولان السوري.